الحق في بيئة صحية ونظيفة ومستدامة نحو معالجة أزمة المناخ

الفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
(الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)

الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية

فهرس المحتويات

3 1. المقدمة

3 2. الاعتراف العالمي
كيف وصلنا إليه وإلام تُعزى أهميته؟

6 3. الحق في بيئة صحية
ماذا يعني ذلك للمجتمعات التي تقف في الخطوط الأمامية لأزمة المناخ؟

7 4. الحق في بيئة صحية في مواجهة النزعة الاستخراجية والنظام الاقتصادي النيوليبرالي

9 5. المبادئ الأساسية والتزامات الدول لضمان إعمال الحق في بيئة صحية

11 6. المطالب الجماعية بالإعمال الهادف للحق في بيئة صحية

12 7. الخاتمة

شكر وتقدير

يعرض موجز السياسات الذي بين أيدينا وجهات النظر والرؤى المستمدة من المناقشات التي خاضها أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإسهاماتهم على مدى السنوات الماضية، ولاسيما الفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. في هذا الصدد، نود الإعراب عن خالص شكرنا وتقديرنا لإدواردو أغيلار إسبينوزا على جهوده المتفانية في إعداد هذا الموجز بالتعاون مع أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأمانتها، وخصوصًا باتريسيا ميراندا واتيمينا، منسقة الفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والشكر موصول أيضًا للأعضاء الذين قدموا رؤى وإسهامات أثرت هذا التحليل، وهم: يونيس تشيبكيموي من برنامج تنمية شعب الأوجيك في كينيا؛ ومارثا ديفيا غريساليس من لجنة البيئة للدفاع عن الحياة في كولومبيا؛ ومالا مراد من جمعية دبين للتنمية البيئية في الأردن؛ وأليخاندرا لوزانو من المبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
أيلول/سبتمبر، 2024

الحق في بيئة صحية ونظيفة ومستدامة نحو معالجة أزمة المناخ

"يُعالج الحق في بيئة صحية صورة الظلم البيئي المرتبطة به، وهو نتيجة ثانوية أفرزها عصر الاقتصاد المتفلت الذي يسعى فيه الأغنياء إلى مضاعفة ثرواتهم في ظل النظم الاقتصادية والتنموية النيوليبرالية التي يحركها السوق عن طريق استغلال المجتمعات والموارد الطبيعية والنظام البيئي. وقد جاء الاعتراف العالمي بالحق في بيئة صحية ثمرة النضال الجماعي الذي خاضته الشعوب لتحقيق عدالة بيئية تستند إلى حقوق الإنسان".

-هالا مراد، جمعية دبين للتنمية البيئية، الأردن

1. المقدمة

اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 تموز/يوليو 2022 رسميًّا بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، المُشار إليه غالبًا بالحق في بيئة صحية.[1] جاء هذا الاعتراف التاريخي نتيجة عقود أمضاها كلّ من مجموعات المجتمع المدني وممثلي الحكومات التقدميّة في ممارسة التعبئة، واحتفى به النشطاء الحقوقيون والبيئيون بوصفه نصرًا مبينًا. لكن الأثر الفعلي لهذا الانتصار يتوقف على كيفية تطبيق هذا الحق، لا سيما في ظل خلفية النماذج الاقتصادية الاستخراجية السائدة التي تعطي الأولوية للربح على حساب الناس. يتناول هذا الموجز المحطات التاريخية للحق في بيئة صحية، وأهميته للمجتمعات التي تقف في الخطوط الأمامية لأزمة المناخ، والمبادئ الأساسية والالتزامات التي ينبغي أن تسترشد بها الدول في إعمال هذا الحق، فضلًا عن المطالب الجماعية التي يُنادي بها أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

2.الاعتراف العالمي: كيف وصلنا إليه وإلام تُعزى أهميته؟

اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة باعتباره حقًّا من حقوق الإنسان في قرار اعتمد بأغلبية ساحقة غير مسبوقة.[2] يمثل هذا القرار استمرارًا لتاريخ طويل من المساعي التشريعية التي تربط حقوق الإنسان بالبيئة، ويأتي بعد اعتراف مهم من مجلس حقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر 2021. علاوة على ذلك، سنّت العديد من البلدان قوانين تتضمن أهدافًا جريئة وجداول زمنية وآليات للمساءلة،[3] وأنشأت أكثر من ألف محكمة وهيئة قضائية بيئية متخصصة على الصعيد الوطني ودون الوطني.[4]

طُرح الاعتراف الدولي الأول بالحق في بيئة صحية في إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية عام 1972. وينص في المبدأ الأول منه على أن "للإنسان الحق الأساسي في الحرية والمساواة والظروف الملائمة للحياة في بيئة من النوع الذي يسمح بالحياة في كرامة وصلاح".[5] وقد مهد هذا الاعتراف لمزيد من الاعترافات، مثل إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (1992)، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (2007)، وإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من الشعوب العاملين في المناطق الريفية (2018).[6] علاوة على ذلك، يؤكد اتفاق باريس المُعتمد في كانون الأول/ديسمبر 2015 ، والذي يوسّع نطاق المادة الرابعة (و) من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC)، أن

[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة (UNGA)، 2022. تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. قرار رقم 76/300: متاح على https://undocs.org/en/A/RES/76/300

[2] اعتمد القرار بـ 161 صوتًا مؤيدًا مقابل لا شيء، مع امتناع ثمانية أعضاء عن التصويت.

[3] في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، يشترط قانون تغيّر المناخ خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 80 في المائة على الأقل بحلول عام 2050 مقارنة بمستويات عام 1990، عن طريق وضع حدود قصوى ملزمة قانونًا للانبعاثات وميزانيات الكربون وتنفيذ برامج مختلفة. وقد أُخِذ بعناصر من القانون البريطاني في دول أخرى، مثل الدنمارك، وفرنسا، والمكسيك، والنرويج، والسويد. وفي بيرو، ينص القانون الإطاري المتعلق بتغيّر المناخ (2018) على إدراج اعتبارات تغيّر المناخ في قرارات الإنفاق العام على جميع مستويات الحكومة". A/HRC/43/53، الفقرة 51،

[4] الجمعية العامة للأمم المتحدة. 2019. الحق في بيئة صحية:الممارسات الجيدة. A/HRC/43/53، المادة 31.

[5] إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، 1972. وثيقة الأمم المتحدة A/Conf.48/14/Rev.1

[6] ريدفرز، سيليدوين، كلاود، جنسن، جيثايغا (2003) حلول الشعوب الأصلية لأزمات المناخ والتنوع البيولوجي: تأملات في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. بلوس غلوب بابليك هيلث 3(6): e0002060. متاح على: https://doi.org/10.1371/journal.pgph.0002060

الإجراءات المتصلة بالتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره يجب أن تقلل إلى أدنى حد من "الآثار الضارة لتغيّر المناخ التي تلحق بالصحة العامة ونوعية البيئة"، ويشدد على أنه "ينبغي للأطراف عند اتخاذ إجراءات التصدي لتغيّر المناخ أن تحترم التزاماتها [..] بالحق في الصحة وتعززها وتأخذها في الاعتبار".[7]

في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، تعترف المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه باعتباره حقًّا من حقوق الإنسان يفرض على الدول اتخاذ ما يلزم من خطوات لتحقيق أعلى مستويات الصحة البدنية والعقلية. شهدت السنوات العشرون المنصرمة على مبادرة هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات والمقررين الخاصين وسائر آليات حقوق الإنسان إلى تطبيق قانون حقوق الإنسان، لا سيما الحق في الحياة والصحة عند النظر في القضايا البيئية.[8] وبالمثل، بيّنت هيئات حقوق الإنسان أثر الضرر البيئي الذي يمس حقوق الإنسان والمدافعين عنها،[9] فضلًا عن أهمية وضع الأطر المناسبة لحماية الحقوق البيئية.

حماية الحق في بيئة صحية في مختلف المناطق:

أفريقيا

يؤكد الميثاق الأفريقي أن "لكل الشعوب الحق في بيئة مُرضية وشاملة وملائمة لتنميتها"، وأخضع هذا الحكم للمراجعة من قبل اللجنة الأفريقية والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.[11] خلصت اللجنة في عام 2002 إلى أن فشل الحكومة النيجيرية في تلافي التلوّث والتدهور البيئي ينتهك حق شعب الأوغوني في بيئة مُرضية وشاملة وملائمة لتنميته.

أميركا اللاتينية

ينص بروتوكول سان سلفادور الملحق بالاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان على أن "لكل فرد الحق في العيش في بيئة صحية". اعترفت محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان في عام 2017 بالحق في بيئة صحية بموجب الاتفاقية الأميركية باعتباره حقًّا مستقلا. وأصدرت المحكمة قرارات مهمة عديدة تتناول الحقوق الإقليمية والبيئية للشعوب الأصلية، وعالجت قضايا من قبيل العنف الذي تمارسه الدولة، ونزع الملكية، والتهجير القسري، والانتهاكات التي ترتكبها الشركات وسط متطلبات التنمية المتزايدة.[10]

[7] المفوضية السامية لحقوق الإنسان. 2016. أثر تغيّر المناخ على التمتع بالحق في الصحة. المفوضية السامية لحقوق الإنسان وتغيّر المناخ. متاح على https://www.ohchr.org/en/climate-change/impact-climate-change-enjoyment-right-health

[8] نوكس وبيجان (2018) مقدمة إلى الحقK الإنساني في بيئة صحية. مطبعة جامعة كامبريدج. ص. 3

[9] فقرة 64. انظر A/HRC/52/33 ملحق القرار قضية كواس فرناندیز ضد هندوراس، محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان (2009)؛ انظر أيضًا قضية شعبي كالينيا ولوكونو الأصليين ضد سورينام، محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان (2015)؛ OC-23/17 48 انظر أيضًا الفتوى رقم. فقرة.

[10] نوكس وبيجان (2018) مقدمة إلى الحق الإنساني في بيئة صحية. مطبعة جامعة كامبريدج. ص. 10. انظر على سبيل المثال، قضية شعب كيشوا الأصلي في ساراياكو ضد الإكوادور، محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان (السلسلة جيم) رقم 245 (2012)؛ قضية شعب ساراماكا الأصلي ضد سورينام، محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان (السلسلة جيم) رقم 172 (2007)؛ قضية مجتمع ساوهوياماخا الأصلي ضد باراغواي، محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان (السلسلة جيم) رقم 146 (2006). وشددا أيضًا على أهمية حماية حقوق النشطاء البيئيين في الحياة وحرية التجمع؛ انظر قضية كواس فرناندیز ضد هندوراس، محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان (السلسلة جيم) رقم 196 (2009).

[11] المرجع عينه. ص. 9-10. استنتاج مركز العمل المعني بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضد نيجيريا (2002) ACHPR/COMM/A044/1 أن حق مجتمع الأوغوني في الصحة (المادة 16) وحقه في بيئة مُرضية وشاملة وملائمة لتنميته (المادة 24) قد انتهكا بسبب فشل الحكومة في تلافي التلوّث والتدهور البيئي.

أوروبا

تنص اتفاقية آرهوس على أن الأطراف فيها "مُطالبة بضمان الحق في الوصول إلى المعلومات، والحق في المشاركة العامة في صناعة القرار، والحق في الوصول إلى العدالة في المسائل البيئية "وذلك إسهامًا في حماية حق كل شخص من أجيال الحاضر والمستقبل في العيش في بيئة ملائمة لصحته ورفاهه".[12] خلصت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية كورديلا وآخرين ضد إيطاليا إلى أن فشل الدول في معالجة التلوّث واستمرار حالة التلوّث البيئي ينتهك حق مقدمي الشكوى في الحياة الخاصة.

جنوب شرق آسيا

يعترف إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لحقوق الإنسان بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة بوصفه عنصرًا من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق.[14] وتلتزم رابطة أمم جنوب شرق آسيا بضمان بيئة نظيفة وصحية ومستدامة للأطفال بكافة فئاتهم وخلفياتهم. وينطوي هذا الالتزام على اعتماد القوانين واللوائح والسياسات التي تُدرج المعايير الاجتماعية والبيئية الأساسية الدنيا المعترف بها والقائمة على العلم، وتحسينها وتعزيزها وإنفاذها ومراقبة الامتثال لها.[15]

جامعة الدول العربية

يشتمل الميثاق العربي لحقوق الإنسان على الحق في بيئة صحية باعتباره عنصرًا من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق.[13] وتنص المادة 38 منه على أن "لكل فرد الحق في مستوى معيشي كاف له ولأسرته ويوفر الرفاهية والعيش الكريم من غذاء وكساء ومسكن وخدمات، وله الحق في بيئة سليمة، وعلى الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة وفقًا لإمكاناتها لإنفاذ هذه الحقوق".

[12] المرجع عينه، ص. 10. أقرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن التدهور البيئي الحاد ربما يؤثر في رفاه الأفراد ومن ثم يُسفر عن انتهاك لحقوق الإنسان.

[13] الميثاق العربي لحقوق الإنسان، جامعة الدول العربية، دخل حيز التنفيذ في 15 مارس 2008.

[14] نوكس وبيجان. ص. 9. انظر أيضًا المادة 28 (و) من هذا الإعلان التي تنص على أن "لكل فرد الحق في مستوى معيشي لائق له ولأسرته يشمل [...] الحق في بيئة آمنة ونظيفة ومستدامة". إعلان رابطة أمم جنوب شرق آسيا لحقوق الإنسان المُعتمد في 18 نوفمبر 2012.

[15] المبادئ وتوجيهات السياسة العامة بشأن حقوق الطفل في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة في منطقة آسيان، 23 نوفمبر 2021.

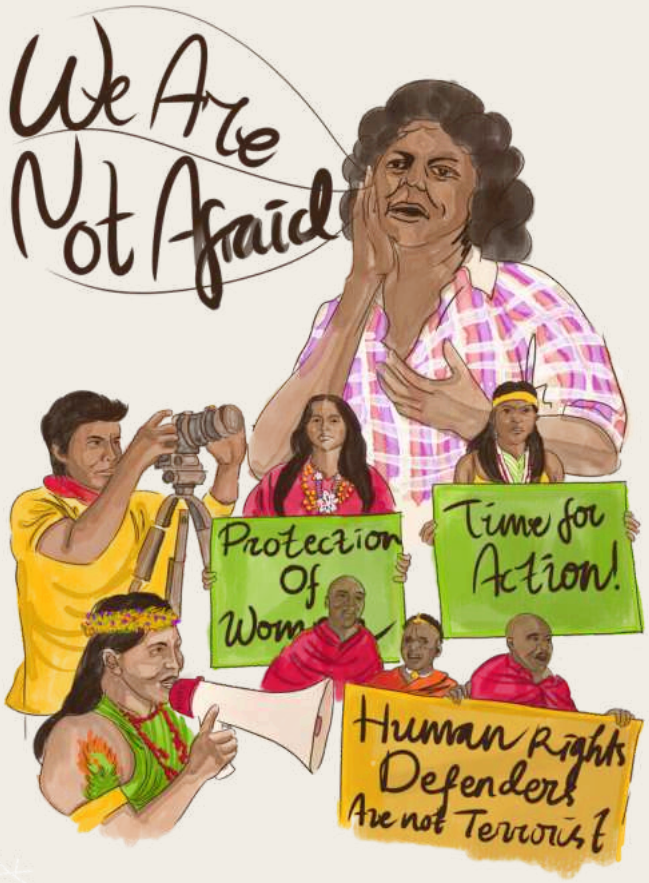

3. الحق في بيئة صحية:
ماذا يعني ذلك للمجتمعات التي تقف في الخطوط الأمامية لأزمة المناخ؟

ثمة ترابط متأصل بين حقوق الإنسان والبيئة. فمن ناحية، تُعد البيئة الصحية عنصرًا ضروريًّا لتحقيق التمتع الكامل بالعديد من حقوق الإنسان مثل الحق في الحياة، والصحة، والغذاء، والمياه والصرف الصحي، والتنمية؛ ومن ناحية أخرى، إنّ للممارسة الكاملة لجميع حقوق الإنسان من حق الوصول إلى المعلومات والمشاركة والوصول إلى العدالة، دورًا بالغ الأهمية في حماية البيئة والمدافعين عنها.[16]

في ما يخص الشعوب الأصلية، يرتبط الحق في بيئة صحية بحرية ممارسة حقوقها الإنسانية، ولا سيما الحق في تقرير المصير والهوية. ويشمل هذا الحق أيضًا الحق في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة التي تُعد أمرًا بالغ الأهمية للدفاع عن أراضي أسلافها وأقاليمها ومواردها.

في ما يخص النسويات والحركات النسائية الشعبية، إنّ الحق في بيئة صحية وسيلة لتحقيق انتقال عادل ومنصف، ومعالجة أزمة المناخ المتجذرة عميقًا في حالات الظلم القائم بين الجنسين والظلم الاجتماعي.

يكتسي هذا الحق أهمية خاصة لدى المجتمعات الشعبية والشعوب الأصلية والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية وحقوق المرأة، الذين تمسهم آثار المشروعات الاستخراجية والسياسات النيوليبرالية أكثر من سواهم. وتواجه هذه المجموعات انتهاكًا لحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في خضم أزمات المناخ والتلوّث وفقدان التنوّع البيولوجي غير المسبوقة التي يشهدها الكوكب؛ في حين تُعد الشعوب الأصلية على وجه الخصوص الوصية على معظم النظم البيئية البكر في العالم، وتضطلع بدور مهم في مكافحة تغيّر المناخ وقيادة الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق العدالة البيئية.

[16] المفوضية السامية لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2003. ما هو الحق في بيئة صحية؟ مذكرة إعلامية. متاح على: https://www.undp.org/publications/what-right-healthy-environment

4.الحق في بيئة صحية في مواجهة النزعة الاستخراجية والنظام الاقتصادي النيوليبرالي

كان عام 2022 منعطفًا يُنذر بالخطر بعدما شهد ما يزيد على 400 عملية قتل متعمد للمدافعين عن حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم. فقد كان ما يقرب من نصف هذه الوفيات المأساوية (48%) من المدافعين الحقوق البيئية والحقوق في الأرض وحقوق الشعب الأصلية، مما جعلهم المجموعة الأكثر استهدافًا في معظم الأحيان. ويبيّن هذا الواقع المرير الحاجة الملحة إلى قوانين وسياسات قوية تحمي المدافعين عن حقوق الإنسان حاملي لواء الدفاع عن الحق في بيئة صحية.[17]

يشهد الاعتراف بمركزية الحق في بيئة صحية تزايدًا ملحوظًا، مع ذلك ما زالت المجتمعات تعاني تداعيات أزمة بيئية تغذيها النظم الاقتصادية النيوليبرالية والاستغلالية التي تعطي الأولوية للربح على حساب الناس والبيئة. إذ غالبًا ما تتجاهل مشروعات التنمية المحكومة بالسياسات الاقتصادية النيوليبرالية العلاقة المتأصلة بين المجتمعات وبيئتها الطبيعية. وهذه المجتمعات التي تعارض هذا النوع من المشروعات أو السياسات أو كليهما، تتعرض للاعتداءات والترهيب والقتل لأنها تدافع عن حقوقها البيئية. كما أن قوة البلدان الغنية والشركات مجتمعةً بالتزامن مع القمع المتزايد الذي تمارسه الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، تعيق المجتمعات الشعبية في سعيها إلى تحقيق العدالة والمساءلة عن الضرر البيئي وانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الممارسات التجارية الاستخراجية والاستغلالية.

[17] فرونت لاين ديفندرز. 2022. "التحليل العالمي 2022". متاح على: https://www.frontlinedefenders.org/en/resource-publication/global-analysis-2022

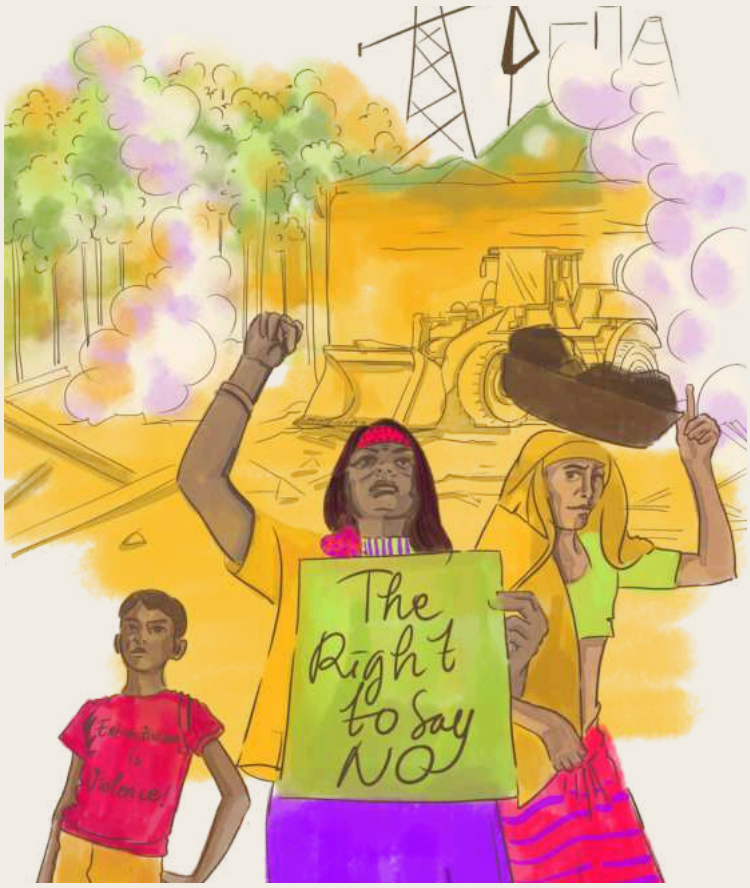

علاوة على ذلك، ما زالت التفاوتات التاريخية بين الشمال العالمي والجنوب العالمي المتجذرة في قرون من الاستعمار تُديم الديون غير المشروعة التي يقع في شركها العديد من البلدان النامية.[18] أنشأت البلدان والشركات في الشمال العالمي النظام الاقتصادي النيوليبرالي عن طريق المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفرضت هذه المؤسسات لعقود من الزمن مجموعة كبيرة من السياسات والإصلاحات الاقتصادية التي طالت آثارها المدمرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل إجبار الدول على خفض الإنفاق العام المخصص للخدمات الأساسية، وتحرير التجارة، وخصخصة مؤسسات الدولة، وإصلاح الأنظمة الضريبية لصالح الكيانات الخاصة وكبار المستثمرين.[19] وما زالت هذه السياسات تدفع الدول نحو حلقات الديون غير المستدامة التي تزيدها فقرًا وتقيّد قدرتها على معالجة آثار أزمة المناخ.[20] لذلك، ينبغي النظر بعناية في العواقب الوخيمة للديون السيادية على الدول التي تتصارع مع الأزمات البيئية والاجتماعية، في إطار الجهود الرامية إلى الإعمال الهادف للحق في بيئة صحية.

علاوة على ما تقدّم، إنّ النظام النيوليبرالي يُمكن الشركات عبر الوطنية والنخب الاقتصادية في الشمال العالمي من التأثير في العمليات الديمقراطية وصناعة القرارات الرئيسة على الصعيدين الوطني والدولي، في ظاهرة وصفها أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهيمنة الشركات.[21] وهذا ما يؤكده حضور 2456 مشاركًا[22] من جماعات الضغط المعنية بالوقود الأحفوري في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية لتغيّر المناخ (كوب 28)، وتكليف البنك الدولي إدارة صندوق الخسائر والأضرار وسط رفض بلدان الجنوب العالمي والحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني. وهذا الأمر مثار قلق كبير لأن المؤسسة تملك سجلًا حافلًا بالترويج لقطاع الوقود الأحفوري وإلحاق الضرر بالمجتمعات وانتهاك حقوق الإنسان وتأجيج هيمنة الشركات وزيادة الديون غير المشروعة.[23]

علاوة على ذلك، أفضت هيمنة الشركات على العملية التشريعية والآليات القضائية في الدول إلى إضعاف المساءلة البيئية، وسهّلت في الوقت عينه قمع المجتمعات والأفراد المعارضين لنماذج التنمية المجحفة. لذلك، لا بدّ من التصدي للآثار التدميرية الناتجة عن النظام الاقتصادي النيوليبرالي وهيمنة الشركات لإعمال الحق في بيئة صحية.

[18] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2024. "التقاطع بين الديون وهيمنة الشركات"، متاح على: https://www.escr-net.org/news/2024/intersection-debt-and-corporate-capture

الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 2023. قوة الـ99% لوقف هيمنة الشركات وإلغاء الديون، متاح على: https://www.escr-net.org/comic-series/power-99-stop-corporate-capture

[19] جامعة إسيكس، 2023. "مقاربة حقوقية إزاء الديون والعدالة المناخية". متاح على: https://www.escr-net.org/sites/default/files/a_human_rights-based_approach_to_debt_and_climate_justice_1_1_1.pdf

[20] المرجع عينه.

[21] يُشير مصطلح هيمنة الشركات إلى الوسائل التي تستخدمها نخبة اقتصادية لتقويض المساعي الهادفة إلى إعمال حقوق الإنسان وتدمير البيئة ، حيث تعمد إلى ممارسة نفوذ كبير على المؤسسات العامة وصانعي القرار على المستويين المحلي والدولي. لمعلومات إضافية، انظر: https://www.escr-net.org/corporateaccountability/corporatecapture/manifestations-corporate-capture

[22] الغارديان. 2023. "السماح بمشاركة عدد قياسي من جماعات الضغط المعنية بالوقود الأحفوري في محادثات كوب 28 للمناخ". متاح على: https://www.theguardian.com/environment/2023/dec/05/record-number-of-fossil-fuel-lobbyists-get-access-to-cop28-climate-talks

[23] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. 2023. كوب 28 الخاسر والمتضرر هيمنة الشركات والحلول المناخية الزائفة تستحوذان على المؤتمر. متاح على: https://www.escr-net.org/news/2023/cop28-lost-and-damaged-swallowed-corporate-capture-and-false-climate-solutions

5. المبادئ الأساسية والتزامات الدول لضمان إعمال الحق في بيئة صحية

مع التقدّم المُحرز في الاعتراف الرسمي بالحق في بيئة صحية، تُطرح أسئلة مهمة تتعلق بالشكل الذي ينبغي أن يكون عليه التنفيذ للتعامل مع واقع مجتمعات الخطوط الأمامية واحتياجاتها وأولوياتها في مواجهة الدمار البيئي. وينطوي تنفيذ هذا الحق على عناصر إجرائية وموضوعية. تشمل العناصر الإجرائية كفالة الحق في الوصول إلى المعلومات، ومشاركة المجتمعات المتضررة في عمليات صناعة القرار، والحق في التماس الجبر في النظام القضائي. وتفرض العناصر الموضوعية على الدول اعتماد أطر قانونية وسياسات وإنفاذها بكفاءة لتوفير الحماية من الضرر البيئي، الذي يُمكن أن يهدد تمتع الإنسان بالرفاهية وسائر حقوقه للخطر. وهذا ينطوي على تنظيم الكيانات الخاصة والسلطات العامة.

يتعيّن على الدول عند إعمال الحق في بيئة صحية، أن تكفل احترام الحقوق الأساسية الأخرى، مثل الحق في المساواة وعدم التمييز، وذلك عن طريق حماية المجتمعات التي تتعرض أكثر من سواها لآثار التدهور البيئي بسبب تاريخ من الاستبعاد والعلاقات السلطوية غير المتوازنة التي أدت إلى نزع الملكية والتهميش، لا سيما الآثار التي تمس النساء والأطفال والمجتمعات الريفية والشعوب الأصلية. والأهم من ذلك، لا بدّ من أن يعترف التنفيذ بالعلاقات المتميزة التي تربط الشعوب الأصلية ببيئتها، والتي تستند على نظرتها للعالم وحقها الجماعي في تقرير المصير.

علاوة على ذلك، يتعيّن النظر في البعد الخارجي لضمان مساءلة بلدان الشمال العالمي -موطن الشركات متعددة الجنسيات- عن أي انتهاكات لحقوق الإنسان تُرتكب خارج نطاق ولايتها القضائية.[24] تحقيقًا لهذه الغاية، لا بدّ من ضمان الإنفاذ القانوني بما يتماشى ونظم حقوق الإنسان في أفريقيا والبلدان الأميركية، والقوانين الوطنية والدستورية، ومختلف القرارات والإعلانات الدولية.

[24] لمعالجة هذه الثغرات في حماية حقوق الإنسان، صيغت مبادئ ماستريخت بشأن التزامات الدول خارج حدودها الإقليمية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 2011 . وحُددت هذه الالتزامات خارج الحدود الإقليمية بكل وضوح، مؤكدةً أن مسؤولية الدول عن ضمان إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتخطى أراضيها. لمعلومات إضافية، يُرجى زيارة: https://iwraw-ap.org/gem/etos/

مبادئ إعمال الحق في بيئة صحية

تحقيقًا للإعمال الكامل للحق في بيئة صحية تستجيب لأولويات مجتمعات الخطوط الأمامية التي تواجه الآثار المتفاقمة للانهيار البيئي الحاصل، وتلبي احتياجاتها. حدد أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعض المبادئ الأساسية المتجذرة في التضامن والمساءلة أمام الشعوب التي ينبغي مراعاتها، وهي:

- التكامل وعدم القابلية للتجزئة: يرتكز هذا المبدأ على الاعتراف بعدم جواز فصل إعمال الحق في بيئة صحية عن سائر حقوق الإنسان، ومنها الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية.
- مقاربة تحويلية مراعية للمنظور الجنساني: عملًا بالأطر القانونية ومنها اتفاق باريس،[25] يتعين على الدول الاعتراف بدور النساء وإسهاماتهن في مكافحة الأزمات المناخية وحمايتهما. إنّ هذه المقاربة ضرورية لمعالجة التفاوتات التاريخية بين الجنسين، ومهمة لضمان وضع تجارب النساء ومعارفهن في صميم عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل المناخي.
- العدالة والإنصاف بين الأجيال: إنّ هذا المبدأ الساري التطبيق في الفقه القانوني الدولي والمحلي،[26] يُحمّل جيل الحاضر مسؤولية المحافظة على الكوكب من أجل رفاهية الأجيال المقبلة وضمان تمتعها بحقوق الإنسان.
- عدم التراجع والإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: يتعين على الدول، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، اتخاذ خطوات إيجابية تفضي إلى إعمال هذه الحقوق وتفادي الإجراءات التي تؤدي إلى تدهورها. ويشمل ذلك نبذ الحلول الزائفة،[27] التي تفشل في معالجة الأسباب الكامنة وراء أزمة المناخ، وأن تدعو بدلاً من ذلك إلى اتخاذ إجراءات مناخية تتمحور حول حقوق الإنسان من قبيل تسجيل انخفاض كبير في الانبعاثات والتخلص التدريجي السريع والعادل والمنصف من الوقود الأحفوري.
- تغريم الملوّثين: يجب مساءلة الدول الصناعية الغنية التي يتعين عليها أن تتحمل مسؤولياتها التاريخية والحالية، ويشمل ذلك تنظيم شركاتها لمنع الأضرار البيئية وانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الممارسات التجارية الاستخراجية والاستغلالية.

[25] يؤكد اتفاق باريس ضرورة التزام الدول الأطراف بمبادئ "المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والمساواة بين الأجيال"، ويُشدد أيضًا على أهمية إجراءات التكيف الكفيلة بإحداث تحولًا جنسانيًا، والتشاركية والشفافة تمامًا.

[26] في قضية "الأجيال المقبلة ضد وزارة البيئة"، صدرت قرارات المحكمة العليا في كولومبيا لصالح 25 شابًا وطفلًا، تعترف بحقوق الأجيال المستقبلية في بيئة صحية، وفي الحياة والغذاء والوصول إلى المياه، والصحة، وصنف هذا القرار التاريخي منطقة الأمازون الكولومبية كيان مؤهل للتمتع بالحقوق في الحماية القانونية. انظر أيضًا قضية ليغاري ضد الاتحاد الباكستاني، المحكمة العليا في لاهور (2015).

[27] إن الحلول الزائفة لتغير المناخ هي تلك التي تُطرح على أنها "إجراءات مناخية"، ولكنها في الواقع لا تعالج الأسباب الجذرية لكارثة المناخ. ويمكن أن تتميز إلى حد كبير باستيلاء الشركات النيوليبرالية على العمل المناخي والغسل الأخضر للشركات، مما يؤدي على نحو أساسي إلى إدامة الظلم المناخي. لمزيد من المعلومات، راجع: "الحلول الزائفة: الاستعمار المناخي ومأساة المشاعات". منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني بالمرأة والقانون والتنمية. 2023. متاح على:
https://apwld.org/wp-content/uploads/2023/12/FALSE-SOLUTIONS-BRIEFER-Final.pdf

6. المطالب الجماعية بالإعمال الهادف للحق في بيئة صحية

إن إسهام المجتمعات الشعبية ومنظمات المجتمع المدني منذ البداية في صياغة سياسات حماية البيئة وحقوق الإنسان عنصر أساسي. وعليه، يتعيّن عليها مضافرة جهودها لتحويل الحق في بيئة صحية إلى أداة مقاومة قوية تُسهل الانتقال الجذري من النزعة الاستخراجية التي يحركها الربح واستغلال الشركات. وبذلك، يُمكنها الدعوة إلى حلول مجتمعية تتمحورحول الناس لمعالجة الأزمة المناخية بطريقة تضمن مراعاة احتياجات الأشخاص الأشد تضررًا من آثار التدهور البيئي وأولوياتهم في السياسات البيئية وتلبيتها.

ينادي أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا سيما الحركات الاجتماعية والمجموعات الشعبية بالمطالب التالية من أجل إعمال الحق في بيئة صحية:

- مركزة الاقتصادات النسوية القائمة على الرعاية والمتجذرة في حقوق الإنسان: ثبُت أن الأنظمة الاقتصادية والتنموية العالمية الحالية التي يحكمها السوق تنتهك حقوق الإنسان وتهدد سبل عيش مجتمعات الخطوط الأمامية في العالم ورفاهيتها وبقائها. تؤدي النساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية دورًا مهمًا في توفير الرعاية البيئية في خضم الكارثة المناخية، لكن مع ذلك، يواجهن عواقب غير متساوية للتدهور البيئي وكثيرًا ما يُحرمن من الوصول إلى الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية. إن تنفيذ التحوّل الاقتصادي العادل بين الجنسين يستلزم ضمان ديمقراطية الطاقة التي تستجيب للاحتياجات والأولويات المجتمعية.
- الاعتراف بالتفاوتات التاريخية بين الرجال والنساء: يتضمن ذلك الاعترا بعمل المرأة في تقديم الرعاية غير مدفوعة الأجر، وضمان مشاركتها المتساوية والهادفة في عمليات صناعة القرارات التي تمسّها[28]، وتسهيل وصولها إلى العدالة، والحرية في الإسهام الفعّال في مكافحة أزمة المناخ.
- مساءلة كبار الملوّثين عن ممارسة "الأعمال التجارية على النحو المعتاد": إنّ إفلات الشركات من العقاب[29]، والطبيعة الاستخراجية للنظام الاقتصادي النيوليبرالي وتسليع الموارد كلها عوامل محفزة للأزمة العالمية التي يقودها كبار الملوّثين والشركات العملاقة. ويجب أن ترفض الدول والمؤسسات متعددة الأطراف الحلول المناخية الزائفة التي يحركها السوق، وأن تُطالب بمحاسبة الشركات على ممارسات "الأعمال التجارية على النحو المعتاد". علاوة على ذلك، ينبغي أن توجّه الدعوة إلى المساواة بين الأجيال صياغة الحق في بيئة صحية وإعماله وأيضًا احترام حقوق الأجيال المقبلة
- حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية: إن مجتمعات الخطوط الأمامية والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية الذين يتعرضون للمضايقة والتجريم والسجن وحتى الموت لمناهضتهم الحلول المناخية الزائفة، يحتاجون إلى حماية قانونية وسياسية أقوى؛ وفشل الدول في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية يوازي الفشل في حماية الحق في بيئة صحية الذي يتعذر إعماله عندما يتضعضع المدافعون عنه وتُكم أفواههم.
- تلافي الفقدان الإضافي للتنوّع البيولوجي ودعم السيادة الغذائية: لبيئة صحية لا بدّ من المحافظة على التنوّع البيولوجي، والابتعاد من المزارع الصناعية الأحادية الضخمة التي تهدد الحق في السيادة الغذائية. يتعين على الدول إنشاء نظم مستدامة لإنتاج الغذاء تُركز على صحة التربة والبذور، إلى جانب تعزيز الممارسات الزراعية الإيكولوجية بما يضمن السيادة الغذائية والأمن والتنوّع.

[28] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.2021. ميثاق اجتماعي جديد بشأن الرعاية أمر عاجل". متاح على: https://www.escr-net.org/news/2021/new-social-pact-care-urgent

[29] الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. 2020. "تقرير جماعي للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن المسودة الثانية المنقحة للصك الملزم قانونًا حول مساءلة الشركات: لا بد من إنهاء الإفلات من العقاب".متاح على: https://www.escr-net.org/sites/default/files/attachments/escrnet_written_submission_second_revised_treaty_oct_2020_final.pdf

- تمويل مناخي يفي بالغرض المنشود ويخضع للمساءلة: تنشط منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في الدعوة من أجل تدفق مالي جديد وكافٍ قائم على المنح لتمويل الإجراءات المناخية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. ينبغي أن يكون الوصول المباشر إلى التمويل المناخي يسيرًا على المجتمعات التي تواجه آثار الأزمة البيئية. كما ينبغي استبعاد الكيانات الخاصة من عمليات صناعة القرارات والتنفيذ المتعلقة بالتمويل.[30] ويتعين على الدول أن تعزز التمويل المناخي الملتزم بمبادئ الإنصاف والمسؤولية التاريخية والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة وفقا لقدرات كل منها. ويجب إلغاء الديون غير المشروعة أو المستدامة كيما تتمكن بلدان الجنوب العالمي من إعادة توجيه مواردها للتكيّف مع الأزمات البيئية والتخفيف من حدتها ومعالجتها والتعافي منها.
- تثقيف العامة حول الحق في بيئة صحية: لا بدّ من تطوير مواد تثقيفية شعبية تعزز الحوار الاجتماعي والتواصل بين المجتمعات العلمية والمجتمع المدني والمجتمعات الثقافية. وعليه ينبغي أن تشمل جهود التوعية جميع شرائح المجتمع، لا سيما تلك الممثلة تمثيلًا ناقصًا والمهمّشة لتسليط الضوء على دورها في المحافظة على البيئة والتنوّع البيولوجي والرعاية المجتمعية.
- تعزيز مهام الرصد والتنفيذ المنوطة بهيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات وسائر آليات حقوق الإنسان ذات الصلة: من المهم تعزيز آليات الرصد والتنفيذ للحق في بيئة صحية، وتوفير المحتوى المعياري والتماسك والشفافية على المستويات كافة.

7. الخاتمة

يؤكد الحق في بيئة صحية العلاقة المتأصلة بين حقوق الإنسان وحماية البيئة. تُعد البيئة الصحية ضرورية للتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان؛ في المقابل، تعتمد الحماية البيئية الفعّالة على احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. لضمان الإعمال المجدي للحق في بيئة صحية، من الضروري أن تعطي الدول الأولوية للمجتمعات المحلية في الخطوط الأمامية التي تتعامل مع حالات الطوارئ المناخية، وأن تعزز مشاركتها النشطة في جميع عمليات صناعة القرار. في هذا السياق، لا يعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة أداة حيوية لتوسيع نطاق الحماية القانونية على جميع المستويات فحسب، إنما أيضًا وسيلة لتحقيق التآزر بين العدالة البيئية والجنسانية والاجتماعية التي تُعد عناصر أساسية لتعزيز حماية الكوكب. إن إنفاذ الحق في بيئة صحية بالاقتران مع حقوق الإنسان الأخرى، مثل الحق في التنمية، والحق في الأرض والأقاليم والموارد، والحق في تقرير المصير، أساسي في معالجة حالات عدم المساواة والظلم النظامية التي كثيرًا ما تتجاهلها الدول والشركات الغنية، على الرغم من كونها من الأسباب الجذرية لأزمة المناخ والمظالم المرتبطة بها.

[30] إن المقترح الذي طرحته بعض الدول المتقدمة لوضع صندوق الخسائر والأضرار تحت إدارة البنك الدولي يُثير القلق؛ لأن هذه الخطوة تُهدد بترسيخ هيمنة الشركات داخل هيكل الصندوق وتشغيله. ويُحتمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة ديون الدول النامية وعدم الاستقرار المالي فيها. ومن الأهمية بمكان أن ندعو جماعيًّا من أجل تمويل مناخي تحكمه احتياجات المجتمعات المتضررة وأولوياتها، لا المؤسسات الخارجية.

الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية